المادة: الحكامة والمواطنة.....المستوى: السنة الثالثة. ليسانس

الاختصاص: أدب عربي ــ نقد ومناهج

تقديم:

لقد ارتبط ظهور مصطلح " الحكامة " ومصطلح "المواطنة " بالتغيرات الدولية التي حصلت في هذه الأونة الأخيرة ، أين صارت أدوات السلطة السياسية خاضعة للرقابة المدنية ، خلافا للأنظمة السياسية القديمة. وقد حصل هذا التغيير بعدما فرض المجتمع المدني نفسه كشريك فعال في رسم ومتابعة السياسة العامة للبلاد بفضل تنظيمات وجمعيات تتابع عن كثب تنفيذ المشاريع التنموية بعدما افتكت فرصة الاقتراحات في شتى المجالات المجتمعية المختلفة والانشغالات الحيوية التي ترتبط بالمواطن بالدرجة الأولى.

وفي ظل هذه التغيرات برز دور المواطن جليا ، متصفا بالولاء للوطن الذي ينعم بالحياة على أرضه ، فوجب عليه خدمته في السلم وفي الحرب على السواء، غيرَ متنصل عن مسؤوليته في كل ما يحدث أمامه ، منضويا تحت قُبَّة العمل المؤسساتي في طابعه الرسمي والفردي ، من خلال المبادرات المناسباتية و غير المناسباتية، محققا في ذلك واجباته في كل المجالات التي يكون له فيها الدور الطلائعي الملقَى على عاتقه، يحدوه في كل مسعى يقوم به تنميةُ مجتمعه ورقيُّه وازدهارُه ، في إطار القانون الذي يحتكم إليه مع أفراد مجتمعه.

ولما كانت علاقة مصطلحي " الحكامة والمواطنة " علاقة تكامل ، فإن هذه المادة تمكّن طلبة السنوات الثالثة من إدراك أهمية دور المجتمع المدني في إرساء قواعد الدولة المدنية، من خلال التركيز على أهمية إسهامه في النهوض بالأعمال الاجتماعية المحلية ، عن طريق تأدية دور تنموي يتلاءم و حاجيات الساكنة المحلية ، شعورا منه بضرورة الاندماج بالاقتراحات

وطرح المبادرات والمشاركة في مختلف الفعاليات التي تنهض بالتنمية الاجتماعية ، بل يسعى هذا المواطن إلى فرض نفسه قانونيا بمتابعة مشاريع التنمية المختلفة في ظل الأطر القانونية المتاحة، محققًا في ذلك الوصول إلى الشعور بالانتماء إلى أفراد جماعته الذين يتقاسم معهم التراب والفكرة والجوار والعادات والتقاليد ، وغيرها.

ولأجل الوصول إلى الأهداف المسطرة والغايات المرجوة لتحقيق ما سلف ذكره ، تم اعتماد مفردات تستجيب وتطلعات القائمين على برمجة هذه الدروس، والتي جاءت على الشكل الآتي:

المادّة: الحكامة والمواطنة	السداسي السادس	المعامل: 1	الرصيد: 1

1	مفهوم الحكامة
2	شروط الحكامة وآثارها
3	ترشيد الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية
4	مفهوم المواطنة
5	المواطن وقيم المواطنة
6	السلوك الإيجابي في الحياة الاجتماعية وقيم التضامن
7	المواطنة ومحاربة الرِّشوة
8	المواطنة والنزاهة ومحاربة الفساد المالي و الاقتصادي

9	المواطنة والتصدي للمحسوبية
10	المواطنة وتثبيت القيم الإنسانية
11	الجامعة ودورها في بناء قيم التعاون والتضامن والعدالة والحرية
12	الأخلاقيات الجامعية ومحاربة السرقات الأدبية و العلمية
13	المجتمع المدني ونشر قيم المواطنة
14	حماة البيئة

المحاضرة الأولى: مفهوم الحكامة:

الحكامة لفظ يطلق عليه بالفرنسية (Gouvernance) وبالإنجليزية (Governance) / وهي بالعربية أيضا " الحوكمة أو الحاكمية أو الحكمانية أو الحكم الراشد ، وغيرها من المصطلحات المختلفة التي تؤدي كلُّها المعنى نفسَه.

يعود هذا اللفظ " الحكامة " إلى القرن الثامن عشر 18 للميلاد . أما تداوله كمصطلح فكان خلال سنة 1878م. في حين كان في حقل التنمية من البنك الدولي تداوله سنة

1989م.في تقرير بعنوان " من أزمة إلى نمو مستقيم " حيث ورد في نصوصه ما مفاده : أن أزمة التنمية في إفريقيا هي أزمة حكامة [حكم راشد] بالدرجة الأولى.

و" الحكم الجيد" عنوانه الانضباط والسيطرة وحسن التوجيه ، وغيرها.

وعلى العموم فإن ظهور هذا المفهوم " للحكامة" يعود إلى التغير الذي طرأ على طبيعة ودور الحكومات في ظل التطور العلمي والمنهجي في التسيير والممارسة للتعبير عن عدم جدوى النظرية التقليدية لإدارة شؤون الدول بالنظر إلى التطور الهائل الذي شهدته العلوم التي كشفت معاناة الدول أمام الضغوط الدولية المفروضة على الساحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على السواء ، بسبب انفتاح العالم الذي أصبح قارة صغيرة على كافة الاحتمالات ؛ إذ صار هذا العالم كله يُصبح على أوضاع ويُمسي على أخرى، لم يحسب لها أي حساب.

فالحكامة: تعني الحكم الذي تقوم به القيادات السياسية المنتخبة بكفاءة لتحسين أوضاع المواطنين من أجل التنمية الشاملة.

وتعني أيضا: الحكم الجيد والتدبير السليم للموارد المالية والبشرية و السياسات ، مع الالتزام بالشفافية ومكافحة الفساد.

وهي إدارة شؤون المجتمع وموارده وأسلوب ممارسة السلطة و تدبيرها .

أبعاد الحكامة:

انطلاقا من التعاريف المتنوعة للفظة " الحكامة " نخلص إلى أن للمصطلح أبعادًا أربعةً، هي:

. البعد السياسي التمثيلي الذي يقوم بدوره على مبدأ حكم القانون والمساواة والمساءلة.

. البعد التقني المتعلق بالكفاءة و الفعالية.

. البعد الاقتصادي الاجتماعي الذي يتعلق بتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية بشرية مستدامة.

. البعد الإداري الذي يتبلور حول مقومات الإدارة الناجحة في مواجهة التحديات المعاصرة التي تعد إفرازا طبيعيا للنظام الاقتصادي والسياسي الراهن المنبثق من فكرة الإدارة والحكم إلى الحوكمة كعملية جديدة تخضع لها السياسات في كل الحكومات والدول.

أهداف الحوكمة:

. تفعيل دور الرقابة على الشركات.

. تحسين الأداء الإداري بما يتماشى والمتطلبات.

. الوعي بثقافة الالتزام بالقوانين المتفق عليها.

. محاربة الفساد.

. تحقيق العدالة والشفافية.

. خلق روح التنافسية بين الشركات.

أهمية الحكامة:

تتمثل هذه الأهمية في المؤسسات العمومية والخاصة في مجملها فيما يأتي:

. تشجيع الكفاءات وتثمين مجهوداتهم لزيادة الإنتاجية وتحقيق الابتكار

. إذابة الجليد بين مختلف المصالح وتجسير قنوات العلاقات بين أفرادها

. التقليل من مخاطر الفساد الإداري والمالي في المؤسسات

. زيادة المردود و خلق الرغبة في العمل

. ضمان الطمأنينة والثقة بين الموظفين

. تيسير الحصول على مصادر تمويل المؤسسة للوقوف في وجه المخاطر والفساد المالي.

أسس ومبادئ الحكامة:

للحكامة أسس ومرتكزات تتأسس عليها نظرتها لصياغة مشروع تنموي ناجح ، منها:

. الرؤية الاستراتيجية التي تهدف إلى إشراك أفراد المجتمع للدفع بعجلة التنمية إلى الأمام بكل فعالية وروح المسؤولية.

. التوافق: إذ لا يُكتَب النجاح لأي مشروع إلا إذا ساد الانسجام وتوحدت الاستراتيجيات والأهداف بين الأعضاء أو المتدخلين[1] في المشروع.

. المحاسبة : وتتمثل في متابعة تنفيذ القرارات وتطبيق التعهدات من أجل تحقيق النتائج وبلوغ الأهداف.

مكونات الحكامة:

. الدولة: التي تضمن توفير بيئة سياسية وإطار تشريعي مناسب في مناخ ملائم.

. القطاع الخاص: الذي يعد شريكا فاعلا ، يسهم بدوره في توفير مناصب شغل للمحتاجين ، باعتباره يمتلك إمكاناتٍ وفرصًا حقيقيةً من أجل تدبير المرافق العامة المحلية ، من خلال تنفيذ السياسات التنموية المحلية التي تعود بالمنفعة على جميع الشركاء.

. المجتمع المدني: المتمثل في الأحزاب والجمعيات التي تسهم بدورها في التعبئة الجماهيرية العريضة في مختلف الأنشطة والمبادرات ، والمشاركة الفاعلة في نجاح أي نشاط، انطلاقا من دوره التشاركي بعدما صار دوره لا يستهان به ؛ ذلك لأنه . و بتموقعه وسْط المجتمع العميق . بات له مهمة في التوعية التي تؤهل المجتمع المدني للقيام بمؤوليته في التنمية المحلية ، بدءًا بالمشاركة في اقتراح المشاريع ، ثم متابعة تنفيذها على أرض الواقع ، وانتهاءً إلى الاستفادة من النتائج في حال نجاح المقترحات ، أو السهر على التوجه مع الشركاء إلى خطط بديلة تضمن الأفضل الذي يعود على الساكنة المحلية بالخير والفلاح.

---

[1] . المتدخلون في المشروع: هم الجهات الفاعلة التي لها دور إدار المشروع وتنفيذه (المديرون ، الفريق الفني ، المستفيدون: أفراد ومؤسسات تستفيد من نتائج المشروع . ، الشركاء؛ الذين يشاركون في دعم المشروع وتمويله أو المواد البشرية أو المواد ، العملاء؛ وهم من يطلب أو يستفيد من منتجات المشروع . الجهات الحكومية صاحبة الدور في تنظيم المشروع أو تقديم التراخيص اللازمة ، الموردون ؛ وهم الأشخاص الذين يقدمون المواد أو الخدمات اللازمة لتنفيذ المشروع.).